وبالجملة فالذي يجب اعتقاده وقام البرهان القطعي عليه ان لا مثل للمولى تبارك وتعالى
في الذات ولا في الصفات ولا في الافعال وبالله التوفيق ص ويجب له تعالى القدرة
والارادة المتعلقان بكل ممكن اذ العجز عن بعضها مستلزم للعجز عن جميعها وذلك يستلزم
استحالة وجودها لتوقف كل حادث في وجوده واعدامه على اقتدار فاعله وفي تخصيصه
على ارادته وفي كونه مرادا على علمه ش القدرة الازلية صفة يتاتى بها ايجاد كل ممكن
واعدامه على وفق ارادته تعالى والارادة صفة يتاتى بها تخصيص كل ممكن بالمجايز المخصوص
عن مقابله ولا شك ان كل حادث يدل على اربعة مطالب لهاتين الصفتين الاول وجودها
الثاني وجوب الوجود لهما الثالث عموم تعلقهما بجميع الممكنات الرابع وحدتهما اما وجه
دلالة كل حادث على وجودهما فلانه لو انتفت القدرة لوجد ضدها وهو العجز وذلك يستلزم
عدم التمكن من الفعل ولو انتفت الارادة للمجايز المخصوص لزم ترجحه على مقابله المساوي
له بلا مرجح وذلك محال واما وجه دلالة كل حادث على وجوب هاتين الصفتين ويدخل في ذلك
وجوب القدم لهما والبقا فلانه لو كانتا جايزتين لزم حدوثهما وافتقارهما الى الفاعل وكل فاعل
الا الله لما تقدم في الوحدانية فيلزم ان يتصف قبل فعلها بقدرة اخرى عليهما وارادة لما
عرفت في المطلب الاول من وجوب توقف كل حادث على وجود مثلها قبله ثم ننقل الكلام
الى القدرة والارادة الاخريين ثم هلم جرى فان وقف العدد لزم الدور وان لم يقف
ابدا لزم التسلسل وكلاهما مستحيل وملزوم المستحيل مستحيل فيكون وجود القدرة والارادة
الحادثتين مستحيلا كيف وكل حادث تتوقف وجوده عليهما فلزم الا يتاتى بهما الاحداث والتخصيص
حتى يكونا واجبتي الوجود واما وجه دلالة كل حادث على عموم التعلق لهما لجميع الممكنات
فلانهما لو اختصا ببعض الممكنات ووقع العجز عن بعضها لزم في ذلك امور مستحيلة
الاول تعميم العجز في جميع الممكنات لاستوايهما في حقيقة الامكان المحوج الى الفاعل فاذا تعذر
من الفاعل فعل بعضها لزم تعذر فعل جميعها ويلزم ايضا حدوثها لافتقار عدم المخصص
الى مخصص ثاني لزوم حدوثهما احتياجهما حينيذ الى الفاعل الذي خلقهما لبعض الممكنات
وخلق ضدهما لبعضها الجواز ان يتعلق بجميع الممكنات او بالبعض الذي تعلق به العجز واختصاصها

حينيذ

حينيذ بما اختصا به يوجب افتقارهما الى الفاعل المخصص الثالث لزوم التمانع بينهما
وبين القدرة والارادة اللتين تعلقتا بهما والى بعض هذه اللوازم وهو الاول منها اشرنا
بقولنا اذ العجز عن بعضها او جميعها يعود على الممكنات المفهومة من معنى قولنا لكل ممكن واما
وجه دلالة كل حادث على وحدتهما فلانه لو وقع التعدد فيهما لزم العجز لزوم التمانع
بين القدرتين والارادتين كما لزم في تعدد الاله فان قيل تعرض تعدد كل واحدة منهما بعدد
الممكنات بحيث يكون لكل ممكن قدرة وارادة خاصتان به بلا تمانع حينيذ فالجواب
انه يلزم عليه دخول ما لا نهاية له في الوجود اذ عدد الممكنات لا نهاية له وايضا يلزم
عليه الافتقار الى المخصص لان كل قدرة وارادة حينيذ يجوز ان تتعلقا بغير ما تعلقتا
به فاختصاصهما بما اختصتا به يوجب الافتقار الى المخصص وايضا يلزم من عجزها
عن التاثير في غير ما تعلقتا به العجز عن الجميع ولهذا يصح ان تاخذ مطلبين وهما الوحدة
وعموم التعلق من قولنا في اصل العقيدة اذ العجز عن بعضها مستلزم للعجز عن جميعها واما خذ
المطلبين الاخرين وهما الوجود والوجوب من قولنا التوقف كل حادث في وجوده الى آخره
وبالله التوفيق ص ويجب له تعالى العلم المتعلق بكل واجب وجايز ومستحيل لان الاختصاص
بالبعض يستلزم الحدوث لافتقار الصفة حينيذ الى الفاعل وحدوثها يستلزم حدوث
موصوفها لاستحالة تعريه عنها وعن اضدادها ش لا شك ان كل حادث يدل ايضا على الاربعة
المطالب لهذه الصفة كما سبق في القدرة والارادة وانما لم يقم في اصل العقيدة البرهان
على وجود هذه الصفة لانه قد سبق له في قوله في كونه مرادا على علمه اي فكما توقف
وجود كل حادث على الارادة لزم ان يتوقف على العلم اذ القصد الى مجايز معين مع عدم
العلم به مستحيل ويوخذ برهان مطلب الوجود لهذه الصفة مما ذكرنا في برهان عموم تعلقها
واذا كان اختصاص تعلقهما يوجب لهما الحدوث لكونه يستلزم جوازها فكيف اذا كانت من
اول مرة جايزة الوجود وكذا ايضا يوخذ في التعدد من هذا البرهان لان التعدد يوجب الحدوث
لافتقار العدد الخاص الى محدث وقولنا وحدوثها يستلزم حدوث موصوفها يعني ويلزم
الدور او التسلسل وايضا خفا البعض يستلزم خفا الجميع اذ لا فرق وقد سبق ذلك كله في القدرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)